الغش والرقابة الجمركية

البضائع المحضورة

الغش الجمركي

هو عملية التلاعب أو التحايل التي تهدف إلى تجاوز القوانين واللوائح الجمركية لتحقيق مكاسب مالية أو تجارية غير مشروعة، يحدث الغش الجمركي عادة من خلال تقديم معلومات مزيفة وخاطئة أو إخفاء معلومات حقيقية او تزوير وثائق تتعلق بالواردات أو الصادرات، او التهريب المباشر او غير المباشر فهو عمل متعمد يهدف إلى تجنب دفع الرسوم الجمركية أو الالتزام باللوائح الجمركية المعمول بها.

أشكال الغش الجمركي:

بحيث يكون محل الغش في القيمة او النوع او المنشأ من خلال التصريح بقيمة أقل كتقديم قيمة أقل من الحقيقية للبضائع المستوردة لتقليل الرسوم الجمركية، او التصريح الكاذب كتقديم معلومات خاطئة حول نوع أو كمية أو منشأ البضاعة او الإخفاء أو التهريب: محاولة إدخال أو إخراج بضائع دون التصريح بها للسلطات الجمركية، او استخدام وثائق مزورة كالتزوير المستندات الجمركية أو الشهادات المطلوبة او التلاعب بالتصنيف الجمركي كوضع البضائع تحت تصنيف جمركي يقلل الرسوم المطلوبة.

أسباب الغش الجمركي

- الرغبة في تقليل التكاليف: الشركات تلجأ للغش لخفض تكاليف الرسوم الجمركية وزيادة الربحية.
- ضعف الرقابة الجمركية: وجود ثغرات في الأنظمة الجمركية أو ضعف الكفاءات في المراقبة.
- تعقيد القوانين واللوائح الجمركية: أحيانًا يكون من الصعب فهم القوانين الجمركية أو الامتثال لها بسبب تعقيدها.
- ارتفاع الرسوم الجمركية: الرسوم الجمركية المرتفعة تحفز البعض على التلاعب والتهرب.

أضرار الغش الجمركي

- ✓ **اقتصادية:**
- فقدان الإيرادات الحكومية حيث يحرم الخزينة العامة من مصدر هام للدخل
- .إضعاف الصناعات المحلية حيث ان إدخال بضائع أرخص عبر التهرب الجمركي يضر بالإنتاج المحلي.
- ✓ **اجتماعية:**
- انتشار السلع الضارة أو غير المطابقة للمواصفات: مثل الأدوية المزيفة والمواد الغذائية المنتهية الصلاحية.
- تشجيع النشاطات غير القانونية: كالاتجار بالبشر أو الأسلحة.
- ✓ **أمنية:**
- تهديد الأمن القومي حيث يمكن للغش الجمركي أن يؤدي إلى دخول مواد محظورة مثل المتفجرات أو المخدرات.
- ✓ **بيئية:** إدخال بضائع محظورة تؤثر على البيئة مثل النفايات الخطرة.

أدوات وأساليب مكافحة الغش الجمركي

- **التكنولوجيا الحديثة**: من خلال أنظمة المسح بالأشعة السينية لكشف البضائع المخفية و استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واكتشاف الأنماط غير العادية.
- **التعاون الدولي**: توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول لتبادل المعلومات حول أنشطة التهريب والغش ومشاركة البيانات مع المنظمات العالمية مثل منظمة الجمارك العالمية.(WCO)
- **تشديد العقوبات**: فرض غرامات مالية ضخمة على المخالفين كالسجن للأفراد أو الشركات المتورطة في الغش.
- **التدريب والتأهيل**: تدريب الموظفين الجمركيين على أحدث أساليب الكشف والتحليل.
- **الحملات التوعوية**: توعية التجار والمجتمع حول أهمية الالتزام بالقوانين الجمركية وأضرار الغش.

الرقابة الجمركية :

منح المشرع الجزائري لأعوان الجمارك في إطار ممارسة مهامهم جملة من الامتيازات تمكنهم من تطبيق الرقابة الجمركية على البضائع، الأشخاص ووسائل النقل وهذا مبدأ عام تضمنته المادة الجمارك41 من قانون الجمارك، وتنقسم الرقابة بدورها إلى قسمين رقابة مسبقة ورقابة لاحقة تكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا الإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع ، وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الاقتصاديين حيث يتم مراقبة التصريحات والملفات وكذا كل المعطيات التي تهم إدارة الجمارك.

وتعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تخضع لها كل البضائع بما فيها وسائل النقل التي تنتقل وتغادر المنطقة الجمركية بغض النظر إن كانت خاضعة للرسوم والضرائب، وينبغي أن تقتصر الرقابة الجمركية على ما يلزم لضمان التقييد بقانون الجمارك حسب الفصل السادس من اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية .

أنواع الرقابة الجمركية :

- ✓ **الرقابة السابقة** : تعرف الرقابة السابقة على أنها الفعل الذي تقوم من خلالها مصالح الجمارك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 18-188 بالفحص الوثائقي للتصريحات الجمركية قصد التأكد من احترام التشريع والتنظيم اللذين تكلفت إدارة الجمارك بتطبيقها
- **فحص الوثائق**: تجرى الرقابة السابقة للتصريحات الجمركية قصد التأكد من صحة عملية الجمركة والوثائق المرفقة المطلوبة على الخصوص في مجال عناصر احتساب الرسوم الإعفاءات الجبائية المقررة بمقتضى التشريع المعمول به الممنوعة عند الاستيراد والتصدير وتدابير الحظر عند الاستيراد والتصدير والإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف والإجراءات الإدارية الخاصة

تهدف هذه الرقابة إلى ضمان التطابق بين البيانات الموجودة والمذكورة في التصريح المفصل وما هو موجود من معلومات على الوثائق التي تم إرفاقها بالتصريح، حيث يمكن لإدارة الجمارك أن تكتفي بهذه الرقابة الشكلية على الوثائق وتقرر صحة البيانات المذكورة في التصريح المفصل دون أن تلجا للفحص المادي للبضائع

وعند تسجيل التصريح المفصل يقوم المفتش بالفحص الدقيق للوثائق ومدى مطابقة المعلومات الواردة فيها مع تلك التي تظهر في التصريح المفصل، والفحص يشمل الفاتورة بمقارنه المبلغ الوارد فيها، تاريخ تحرير الفاتورة، عنوان المورد واسمه...الخ،كما يقوم من التأكد من الوضعية التعريفية وشهادة المنشأ

- يقوم أعوان الجمارك طبقا لأحكام المادة92 من قانون الجمارك، بالفحص المادي والفعلي للبضائع المصرح بها أو جزء منها، إذا تبين أن ذلك مفيد لهم وهذا للتأكد من مطابقة المعلومات الواردة في التصريح مع البضائع من حيث الكمية، النوع، الوضع التعريفي...الخ،كما يمكن لأعوان الجمارك عملا بأحكام المادة 96 من قانون الجمارك اخذ عينات من البضائع لفحصها أو إجراء تحاليل مخبريه لها وهذا من اجل التأكد من النوع التعريفي والبحث عن المواد المحذرة الخطيرة، والتأكد من مطابقة البضائع للمعلومات الواردة في التصريح

✓ **الرقابة اللاحقة** وتكون على شكلين: :

الشكل 1: يتمثل في إعادة فحص شكل ومحتوى التصريحات المفصلة الخاصة بالبضائع التي يتحصل أصحابها على "سندات رفع البضاعة"، مراقبة الشكل تكون بالتأكد من وجود كل الوثائق الملحقة الضرورية، أما مراقبة المحتوى تكون بمراقبة بيانات التصريح المفصل مع البيانات الواردة في الوثائق الملحقة، خاصة المتعلقة منها بالقيمة، المنشأ والنوع التعريفي

الشكل 2. :الرقابة اللاحقة تكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا الإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع، وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الاقتصاديين، حيث يتم مراقبة تصريحات الملفات وكذا كل المعطيات التي تهم إدارة الجمارك ويمكن حصر دورها في النقاط التالية:

- تسمح للمتعاملين النزهاء بتقديم تسهيلات اكبر مستقبلا خاصة في حالة وجود خبراء في المحاسبة التحليلية، تبادل القيام بعمليات رقابه دقيقه على المؤسسة والاطلاع على المحاسبة التحليلية دون تسجيل أي مخالفة ، كذلك يعطي إدارة الجمارك نظرة حسنة عن المتعامل

- لإدارة الجمارك الحرية في اختيار زمن إجراء الرقابة اللاحقة على العكس من الرقابة الأولية، حيث تكون مقيدة بضرورة تفعيل حركية نشاط التجارة الخارجية

- إمكانية إجراء تحقيقات داخل المؤسسات يسمح لإدارة الجمارك أن تكون لها نظره حقيقية ودقيقة وشاملة حول نشاط المؤسسة وخاصة في حالة تبني الرقابة الشاملة التي تقضي بالتأكد من شرعية مختلف عمليات التجارة الخارجية التي قامت ا المؤسسة في فترة معينة

البضائع المحضورة

البضائع المحظورة هي البضائع التي يُمنع تداولها أو استيرادها أو تصديرها أو حتى بيعها بسبب مخاطرها أو تهديداتها للمجتمع أو البيئة أو الاقتصاد أو الأمن الوطني، تختلف هذه البضائع من دولة إلى أخرى حسب القوانين المحلية والدولية، وقد تتعدد الأسباب التي تستدعي الحظر.

وفيما يلي تفصيل أكثر حول الأنواع المختلفة للبضائع المحظورة:

- **المخدرات والمستحضرات المحظورة:**

المخدرات تعتبر من أبرز أنواع البضائع المحظورة حول العالم تشتمل على مواد مثل الهيروين، الكوكايين، الماريخوانا، الحشيش، والعقاقير الممنوعة الأخرى، هذه المواد تؤدي إلى الإدمان، وتسبب أضرارًا صحية خطيرة، مثل تدمير الدماغ، تدهور الأعضاء الداخلية، وزيادة معدلات الجرائم.

- الأدوية الممنوعة: بعض الأدوية تحتوي على مكونات يمكن أن تكون خطيرة إذا تم استخدامها بدون إشراف طبي، مثل أدوية تنشيط الذهن التي تحتوي على مواد منشطة قد تؤدي إلى الإدمان أو استخدامها في أغراض غير طبية، مثل المنشطات الرياضية.
- **الأسلحة والمعدات العسكرية :**
- الأسلحة النارية: تتضمن الأسلحة الخفيفة (كالأسلحة اليدوية) والأسلحة الثقيلة (مثل المدافع والدبابات) التي تستخدم في الحروب أو الصراعات، ويتم حظر تجارة الأسلحة بين الدول في العديد من الحالات لضمان الأمن والاستقرار السياسي.
- الذخائر: مثل الرصاص والمقذوفات والذخائر المتفجرة، كما تحظر بعض الدول بيع الذخائر إلى دول أو مناطق تعتبرها محظورة بسبب مخاطر استخدامها في الحروب أو الإرهاب.
- المعدات العسكرية: تشمل المعدات التي تستخدم في الحروب، مثل الطائرات العسكرية، والطائرات بدون طيار (درونز)، والمركبات المدرعة، والأسلحة البيولوجية والكيميائية.
- **البضائع الضارة بالصحة العامة المواد الكيميائية السامة:** تشمل المواد السامة أو الخطرة التي تشكل تهديدًا للصحة العامة والبيئة، مثل الزئبق، الأسيتون، والمواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات والتي قد تتسرب إلى البيئة إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، كالمواد المسببة للسرطان حيث بعض المنتجات قد تحتوي على مواد مسرطنة تؤثر على الصحة العامة، مثل السجائر الإلكترونية التي تحتوي على مواد مسرطنة، أو المواد الكيميائية المستخدمة في عمليات التصنيع، او الأطعمة والمشروبات الملوثة التي تشمل الأطعمة والمشروبات التي تحتوي على مكونات غير صالحة للاستهلاك أو تم تخزينها بطريقة غير صحيحة، مما يسبب التسمم الغذائي.
- **البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية** مثل السلع المقلدة حيث تشمل السلع التي تم تصنيعها بشكل غير قانوني باستخدام تقنيات مقلدة أو بدون إذن من الشركات المالكة للعلامات التجارية، و تتضمن هذه السلع الملابس، الحقائب، الساعات، الأجهزة الإلكترونية، ومستحضرات التجميل المقلدة بالإضافة الى البرمجيات المقرصنة اذ يشمل هذا البرمجيات التي تم نسخها وتوزيعها بدون إذن من المطورين مثل أنظمة التشغيل، الألعاب، والتطبيقات التجارية.
- البضائع المتعلقة بالاتجار بالبشر أو انتهاك حقوق الإنسان العبودية والعمل القسري: تشمل المنتجات التي تم تصنيعها أو استخراجها باستخدام العمل القسري أو في ظروف استغلالية، مثل الملابس أو الإلكترونيات المنتجة بواسطة عمالة غير شرعية أو قسرية او الاستغلال الجنسي حيث يشمل ذلك السلع التي تتعلق بالاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي مثل الأدوات أو المواد الإباحية غير القانونية.
- البضائع المهددة للبيئة كالنفايات السامة حيث تشمل المواد الضارة بالبيئة مثل النفايات الكيميائية أو النفايات الصناعية التي تحتوي على مواد سامة تهدد الحياة البرية أو المياه الجوفية، وكذا المنتجات

الملوثة أو المخالفة للمعايير البيئية مثل الأجهزة الكهربائية الملوثة بالمواد السامة مثل الرصاص والكادميوم، أو المنتجات التي تحتوي على مواد غير قابلة للتحلل بشكل كامل وتسبب تلوثًا بيئيًا.

- البضائع المرتبطة بالأنواع المهددة بالانقراض : مثل الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض وتتضمن البضائع المشتقة من الحيوانات والنباتات التي يتم اصطفاؤها ضمن الأنواع المهددة بالانقراض، مثل العاج، الجلود، الريش، وكذا الصيد غير القانوني لبعض الأنواع المهددة بالانقراض مثل الفيلة، وحيد القرن، والطيور النادرة، والمنتجات الحيوانية غير القانونية: مثل الأطعمة أو الأدوية التي تحتوي على مكونات من الحيوانات المهددة بالانقراض أو المحظور اصطفاؤها بموجب اتفاقية CITES

- البضائع المرتبطة بالإرهاب والعنف كالمواد المتفجرة وتشمل الأسلحة والمتفجرات التي يمكن استخدامها في الأعمال الإرهابية أو الهجمات العسكرية، حيث تحظر العديد من الدول التجارة في هذه المواد أو المكونات التي يمكن أن تُستخدم لصنع المتفجرات وكذا المنتجات التي تحرض على الكراهية والعنف: مثل الكتب أو الأفلام أو الفيديوهات التي تحرض على العنف أو الإرهاب أو التمييز العنصري و يُحظر تداول هذه المنتجات في بعض الدول لحماية السلم الاجتماعي ومنع التحريض على الكراهية.

- . البضائع التي تهدد الأمن القومي: كالبرمجيات والأنظمة التي تهدد الأمن الرقمي مثل الفيروسات، البرمجيات الخبيثة، وبرامج التجسس التي يمكن أن تُستخدم للتجسس أو الهجوم على الأنظمة الرقمية للحكومات أو الشركات، وكذا التكنولوجيا المتقدمة في الاستخدام العسكري مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها في تكنولوجيا الأسلحة، أو الطائرات بدون طيار التي يمكن استخدامها لأغراض غير قانونية.